

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٣٦٩**

الأربعاء، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيدة ألينغي
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فيترويلا البوليفارية	السيد راميريس كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد شوالغير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سِسون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/48)


1502306 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/48)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كانغ كيونغ - وا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/48، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيدة كانغ.

السيدة كانغ (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي.

تدخل سوريا عامها الخامس من النزاع الذي يتسم بالعنف والوحشية المفرطين. ودعا القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) إلى وضع حد للاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك عمليات القصف المدفعي والجوي واستخدام البراميل المتفجرة، لكن يستمر تجاهل الدعوة. وتواصل الحكومة شن الغارات الجوية، بما في ذلك البراميل المتفجرة، في المناطق المكتظة بالسكان. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن الغارات الجوية التي شنتها الحكومة على الغوطة الشرقية في ريف دمشق قتلت زهاء ١٠٠ شخص وأصابت عشرات آخرين. كما واصلت الجماعات المعارضة المسلحة، والمنظمات المدرجة في قوائم التنظيمات الإرهابية استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وقتل وابل من نحو ٥٠ صاروخا وقذيفة هاون ما لا يقل عن سبعة أشخاص وجرح ٥٠ آخرين في مدينة دمشق في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

ولا تزال الهياكل الأساسية للخدمات الضرورية تتعرض للهجوم المتعمد والعشوائي. فعلى سبيل المثال، قطعت جبهة النصرة لما يقرب من أسبوعين إمدادات المياه إلى مدينة إدلب مما تسبب في تضرر نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص.

ورداً على لذلك، تمنع السلطات الحكومية المحلية إيصال المعونة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

ولم تُستثنَ المستشفيات والمدارس. وقد وثّقت منظمة ”الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“ ثماني هجماتٍ على مرافق طبية في كانون الأول/ديسمبر، شنت القوات الحكومية ستا منها. كما وثقت مقتل سبعة من العاملين في المجال الطبي خلال الفترة نفسها، جميعهم قتلوا على يد القوات الحكومية، بما في ذلك ثلاثة منهم أفادت التقارير بتعرضهم للتعذيب حتى الموت وآخر تم إعدامه. وأُبلغ عن تعرّض ثلاث مدارس على الأقل لغارات جوية حكومية في محافظة إدلب في كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل تسعة أطفال وإصابة كثيرين غيرهم.

وفي الوقت نفسه، استمرّت الأعمال الوحشية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في المناطق

الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك العديد من التقارير عن تنفيذ عمليات إعدام من خلال الرجم بالحجارة وإلقاء الضحايا من أعلى المباني. وقهر التنظيم للنساء والفتيات بوحشية أمر في غاية البشاعة، ولا يزال مصير النساء اللاتي يتم بيعهن من أجل الاستعباد الجنسي مثيراً للقلق العميق.

قد أدى العنف والدمار الوحشيان في سوريا إلى واحدة من أسوأ حالات تشريد البشر التي شهدها العالم خلال عقود. فهناك ٧,٦ ملايين مشرد داخل البلد. وقد شُرّد الكثيرون منهم عدة مرات من منطقة غير آمنة إلى أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٣,٨ ملايين لاجئ في البلدان المجاورة.

وتواصل المنظمات الإنسانية السعي جاهدة إلى مساعدة الناس الذين هم في حاجة ماسة إليها على الرغم من بيئة العمل البالغة الصعوبة وغير الآمنة داخل البلد. فقد تم توزيع أغذية على ما يزيد على ٣,٦ ملايين شخص في كانون الأول/ديسمبر، وتقديم مواد غير غذائية لحالات الطوارئ لما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، وجرى تنفيذ تدخلات في مجال المياه والصرف الصحي استفاد منها نحو ١,٥ مليون شخص، وتوفير المساعدة الطبية لأكثر من ٦٨٠ ٠٠٠ شخص من خلال عمليات التسليم المنتظمة عبر خطوط المواجهة والحدود. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت المنظمات الدولية والمنظمات السورية غير الحكومية إلى ١,٥ مليون شخص في جميع القطاعات.

واستمرّت الزيادة في عمليات الأمم المتحدة للتسليم عبر الحدود من تركيا والأردن إلى سوريا. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير، وصلت ٥٩ شحنة بموجب أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). ووفرت عمليات التوريد تلك مساعدة غذائية لأكثر من ٧٠٢ ٠٠٠ شخص، ومواد غير غذائية لأكثر من ٦١٥ ٠٠٠ شخص، ولوازم المياه والصرف الصحي لـ ٣١١ ٠٠٠ شخص ولوازم طبية لأكثر من ٤٦٨ ٠٠٠ شخص. ووصل برنامج الأغذية العالمي إلى ٣١٥ ٠٠٠ شخص في المناطق الريفية من درعا والقنيطرة وإدلب وفي الجزء الشرقي من مدينة حلب في كانون الأول/ديسمبر عن طريق العمليات العابرة للحدود. والبرنامج يخطط لزيادة عملياته في الشهر المقبل، ولكنه يلزم المزيد من الأموال للقيام بذلك.

ورغم هذه الجهود، ما زالت الاحتياجات تتجاوز في وتيرتها تدابير الاستجابة. فهناك ما يقرب من ٤,٨ مليون شخص – حوالي ٤٠ في المائة من مجموع الـ ١٢,٢ مليون شخص الذين هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية – يعيشون في مناطق يكافحون فيها من أجل الحصول على الخدمات الأساسية والسلع الرئيسية، وحيث ما زالت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تشكل تحدياً كبيراً. ومما يبعث على القلق بوجه الخصوص إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة داعش في الرقة ودير الزور. فلم تتمكّن وكالات الأمم المتحدة من إيصال الأغذية إلى ما مجموعه ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في هاتين المحافظتين في كانون الأول/ديسمبر بسبب عدم وجود اتفاق مع الجماعات المسلحة على أرض الواقع. وعلّقت العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية في الرقة أنشطتها الإنسانية، وأُغلقت في الأسبوع الماضي بعض المنظمات الإنسانية في المحافظة.

ونأسف للإبلاغ عن عدم إحراز أي تقدم بشأن إدراج اللوازم الجراحية في قوافل المساعدة الإنسانية العابرة لخطوط المواجهة. ففي كانون الأول/ديسمبر، تم منع إدخال أدوية تؤخذ عن طريق الحقن ولوازم الجراحة إلى مناطق في الغوطة الشرقية. وفي كانون الثاني/يناير، وعلى الرغم من دعم محافظ حمص، سحبت قوات الأمن الحكومية جميع المواد الجراحية ولوازم معالجة الإسهال وأدوات التوليد ومستلزمات الصحة الإنجابية من القافلة المشتركة بين الوكالات التي كانت في طريقها إلى الوعر، وذلك في انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

ولا يزال ٠٠٠ ٢١٢ شخص محاصرين، ٥٠٠ ١٨٥ منهم من جانب القوات الحكومية و ٥٠٠ ٢٦ تحاصرهم قوات المعارضة، حيث لم تصل سوى مساعدات محدودة إلى موقعين فقط منذ ١ كانون الأول/ديسمبر. واعتباراً من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تمكّن نحو ٠٠٠ ٩ شخص، من بينهم أطفال ومرضى وجرحى من المدنيين، من الجلاء عن بلدات في الغوطة الشرقية وبعضهم من مناطق محاصرة بحسب التقارير، وذلك نتيجة اتفاقات محلية بين الطرفين. وما فتئنا نُبلغ عن جسامة الظروف السائدة داخل الغوطة الشرقية، حيث ما زالت القيود شديدة على إيصال المعونة. وفي عام ٢٠١٤، تم تقديم ١٦ طلباً إلى الحكومة بخصوص قوافل مشتركة بين الوكالات إلى الغوطة الشرقية، لم يتم تنفيذ سوى أربعة منها. والـ ١٢ الباقية إما لم يكن هناك ردّ بخصوصها أو أنها رُفضت أو أُخضعت لشروط لم يكن من الممكن تحقيقها. وقُدمت في الأسبوع الماضي أربعة طلبات أخرى للوصول إلى المنطقة، ونحن في انتظار الرد.

و لم تصل أية مساعدة إلى مخيم اليرموك للفلسطينيين منذ ٦ كانون الأول/ديسمبر بسبب القتال الدائر داخل المخيم وفي محيطه. وكانت الشحنات السابقة متفرقة وغير كافية لدرجة أنها لم توفر تغطية دائمة وكافية لاحتياجات نحو ٠٠٠ ١٨ شخص داخل المخيم.

وعلى الرغم من اعتماد منظمة غير حكومية دولية إضافية في كانون الثاني/يناير، لم يتحقق أي تقدم في معالجة المعوقات الإدارية المفروضة على المنظمات غير الحكومية الدولية من قبل حكومة سوريا. وتملك المنظمات غير الحكومية الدولية خبرة واسعة وقدرات تشتد الحاجة إليها، مما يجعلها شريكاً ذا أهمية حاسمة في المساعي الرامية إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة في سوريا.

ولكي تستمر الوكالات الإنسانية في عملها، تدعو الحاجة إلى المزيد من التمويل العاجل. والاستجابة المتعلقة بسوريا مُتضمنة الآن في خطة واحدة ونداء واحد وهي تشمل تقديم المساعدة سواء من داخل البلد أو من خلال العمليات العابرة للحدود. وتتطلب الاستجابة للسكان داخل سوريا ٢,٩ بليون دولار في هذا العام. وقد تلقينا في العام الماضي ٤٨ في المائة من المبلغ المطلوب. إن الافتقار إلى التمويل – في برنامج الاستعداد للشتاء على سبيل المثال – يعني أن مئات الآلاف من الـ ٣,٣ مليون شخص المستهدفين للمساعدة لم يتلقوا مساعدة خلال هذا الشتاء الذي كان قاسياً بشكل خاص.

وفي الختام، يجب على المجلس إيجاد سبيل لإنهاء النزاع في سوريا. ففي بداية النزاع قبل قرابة أربع سنوات، احتاج مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية داخل البلد. واليوم، يبلغ هذا الرقم ١٢,٢ مليون شخص وقد فرّ ٣,٨ مليون شخص إلى البلدان المجاورة. ويجب ألا نسمح للعالم بأن ينسى سوريا والفظائع التي تُرتكب ضد شعبها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمينة العامة المساعدة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حيدر (الجمهورية العربية السورية): انطلاقاً من المسؤوليات الدستورية للحكومة السورية تجاه مواطنيها ومن موقفها الثابت المتمثل في مواجهة تداعيات الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سوريا، فقد سخّرت الحكومة جميع الإمكانيات الوطنية بدءاً من عام ٢٠١١ لتوفير الاحتياجات اللازمة من مأوى وغذاء ودواء لكافة المواطنين المتضررين جراء الجرائم المرتكبة من الجماعات الإرهابية المسلحة.

وتأكيداً على رغبة الحكومة السورية الاستمرار في التعاون مع الأمم المتحدة لتسهيل إيصال المساعدات إلى جميع المتضررين من المدنيين في جميع أنحاء سوريا وبدون تمييز، اعتمدت الحكومة السورية، بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بعد التشاور والاتفاق مع الأمم المتحدة، على خطة

الاستجابة السورية لعام ٢٠١٥، المكمّلة للجهود الوطنية المبذولة منذ بداية الأزمة في التخفيف من معاناة مواطنيها ومن هم بحكمهم من الأعمال والهجمات الإرهابية والآثار السلبية لمحاولات التدخل الخارجي الهدّام في الشؤون الداخلية السورية.

تود حكومة الجمهورية العربية السورية الإعراب عن أسفها لاستمرار معدّي التقرير في اتباعهم لنهجهم غير البنّاء إزاء الوضع الإنساني في سوريا.

وإصرارهم على تسييس هذا الملف، وتجاهلهم للوقائع والمتغيرات على الأرض، من خلال استخدامهم للغة النمطية ذاتها في تقاريرهم (S/2015/48)، وتجاهلهم المتعمد لحقيقة أن نشوء الأزمة الإنسانية وتفاقمها كان بسبب الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مرة أخرى بأنه لولا جهودها وتعاونها مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والتنسيق المباشر بين الجانبين، ولولا الحماية التي توفرها لأفراد وقوافل الأمم المتحدة لما استطاعت الأمم المتحدة إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية، وتظل لغة الأرقام أوثق دليل على حقيقة ما تم إنجازه في سوريا في المجال الإنساني. فقد تم الوصول في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبشهادة منظمات تابعة للأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إلى ٣,٦ مليون مستفيد من المساعدات الغذائية، وقرابة نصف مليون شخص من المساعدات الطبية من داخل الأراضي السورية. لقد أثبتت الوقائع على الأرض انتفاء فعالية وجدوى إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، في تحقيق الغايات الإنسانية التي ادعي بأن القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) قد اتخذا لتحقيقها، خاصة وأن سوريا قد أعلنت مرارا وتكرارا استعدادها لإيصال المساعدات إلى مستحقيها من داخل سوريا.

لقد ثبت للجميع عدم نجاعة أي إجراءات تهدف إلى تحسين الحالة الإنسانية في سوريا بمعزل عن التشاور والتعاون الوثيقين مع الحكومة السورية، وبات من الضرورة بمكان اليوم أن يتخلى البعض عن محاولاتهم تسييس الحالة الإنسانية في مسعى يائس لانتهاك سيادة الجمهورية العربية السورية.

لقد اطلعت حكومتي على التقرير الحادي عشر للأمين العام، وقامت بإبداء ملاحظاتها بشأنه وتم نقلها رسميا إلى مجلسكم الموقر، وفي هذا السياق، تؤكد الحكومة السورية حقيقة لا جدال فيها تتمثل في عدم إمكانية تحسين الوضع الإنساني في سوريا من دون إعطاء الأولوية والاهتمام للمعطيات التالية. العمل الجاد بالتنسيق مع الحكومة السورية لمعالجة السبب الرئيسي لنشوء الأزمة الإنسانية في بعض المناطق السورية، والمتمثل في الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة المدعومة إقليميا ودوليا، بما في ذلك الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تدعم سرا أو علنا داعش وجبهة النصرة، وتنظيمات إرهابية أخرى.

وأهمية، بل ضرورة أن تتطابق سياسات الأمانة العامة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الشرعية الدولية والأحكام الناظمة للعمل الإنساني، بالإضافة إلى قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) اللذين أقرا بأولوية مكافحة الإرهاب وتنظيماته، مثل داعش وجبهة النصرة والتنظيمات المرتبطة بهما. والمطلوب اليوم تعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة السورية في مجال مكافحة الإرهاب وصولا لإنهاء الأزمة الإنسانية في سوريا، من خلال وقف البعض ولا سيما من السعودية وتركيا وقطر لدعمهم وتمويلهم للإرهاب والتحريض عليه، وتجفيف منابع تمويله، ووضع حد لتدفق الإرهابيين الأجانب عبر الحدود إلى سوريا انسجاما مع قرارات مجلس الأمن. وقيام الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها وتنسيقها مع الحكومة السورية كبديل عن لغة التشكيك فيما يتعلق بإيصال

المساعدات إلى المتضررين داخل الأراضي السورية عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

ومعالجة معضلة نقص التمويل، الذي شكل أحد العوائق الرئيسية أمام تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٤، حيث لم تتجاوز نسبة تمويلها حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ٣٩ في المائة. وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى أن الحكومة السورية تعمل بكل جد على تلبية احتياجات مواطنيها، وهي تتحمل الجزء الأكبر والأساسي من حجم الاستجابة الإنسانية في سوريا. وإلغاء التدابير القسرية أحادية الجانب وغير الشرعية التي فرضتها بعض الدول على سوريا، التي أثرت سلبا وبشكل مباشر على الوضع المعيشي للمواطنين السوريين، وانعكست سلبا على العديد من القطاعات الحيوية مثل قطاع الصحة والتعليم والمياه. ونذكر في هذا السياق بمضمون تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأخير الذي أشار إلى الأثر السلبي لهذه التدابير على الأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين.

وضرورة التزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتقديم لوائح تفصيلية بالمواد والمساعدات التي جرى إدخالها عبر الحدود، إلى مختلف المناطق في سوريا، وتوضيح الجهات التي تتلقاها، لأن كل المعلومات تشير إلى أنها تصل إلى الجماعات الإرهابية، وضرورة تحلي تقارير الأمانة العامة بالمصداقية والشفافية عند الحديث عن فعالية آلية مراقبة عملية إدخال المساعدات عبر الحدود، حيث أثبتت الوقائع الميدانية عدم امتلاك الأمم المتحدة آلية فعالة تضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين في المناطق التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية المسلحة. ووجوب توقف تركيا عن استخدام المعابر الحدودية غير الرسمية لإدخال الأسلحة وأدوات القتل وتهريب الإرهابيين إلى سوريا، بالإضافة إلى توقف السعودية عن استخدام المنافذ الحدودية التي يستخدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لإدخال الأسلحة والمساعدات لجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية، الأمر الذي يحمل الأمم المتحدة مسؤولية أخلاقية وسياسية لمنع ذلك. وتوقف موظفي الأمم المتحدة عن الإدلاء بتصريحات وإصدار تقارير تتضمن تقديرات مضللة وعشوائية وأرقاما غير دقيقة، وغير موثوقة المصدر حول الوضع الإنساني في سوريا بدوافع مسيسة مما يؤثر سلبا على مصداقية وصحة ودقة العمل الإنساني.

إن إصرار معدي التقرير على الاستمرار في إطلاق صفة المعارضة المسلحة أو جماعات مسلحة من غير الدول، أو جماعات مسلحة، على الجماعات الإرهابية المسلحة، يبقى مدعاة للاستهجان والاستنكار بل ويتناقض مع ما جاء في الفقرة ١٠ من التقرير التي أشارت إلى ”قيام أحرار الشام وجيش الإسلام بعقد اتفاق مع جبهة النصرة“، علما بأن تلك الجبهة مدرجة على قائمة الإرهاب في مجلس الأمن، كما أن وصف الأمانة العامة في الفقرة ٤٩ من التقرير الذين قاموا بسرقة عربة تابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وتفخيخها وتفجيرها في مدينة درعا بأنهم جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، يدعو أيضا للسخرية خاصة وأن مجلس الأمن نفسه كان قد وصف هذه الجماعات بأنها جماعات إرهابية، وهي جماعات تتخذ من منطقة الفصل مأوى ومرتعا لها بغطاء إسرائيلي واضح ومكشوف. وبات واضحا للجميع أنه في كل مرة تعجز فيها الجماعات الإرهابية المسلحة عن تنفيذ جرائمها الإرهابية، وفي كل مرة يندحر الإرهاب والجماعات الإرهابية المسلحة أمام قوات الجيش العربي السوري، تنتطع إسرائيل للقيام بهذا الدور عبر اعتداءاتها المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية.

ختاما، تشير الحكومة السورية إلى أن أعداد الضحايا المدنيين الذين تم توثيق إصاباتهم رسميا جراء اعتداءات الجماعات الإرهابية المسلحة بمختلف أنواع القذائف المتفجرة

وفي مختلف المحافظات السورية، بلغ خلال الفترة الممتدة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وإلى غاية ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ٢٣٨ شهيدا منهم ٤٥ طفلا و ٣٧٧ مصابا من بينهم ٨٢ طفلا. والمسؤول عن هذا الإرهاب وغيره من الجرائم البشعة في كل مرة هي الجماعات الإرهابية المسلحة ذات الفكر الوهابي الإقصائي التكفيري، التي لا يزال يحلو لبعض الدول تسميتها بالمعارضة المسلحة المعتدلة، في محاولة يائسة من تلك الدول لتبرير جرائم الجماعات الإرهابية، وبالتالي تبرير محاولات تدخلها في الشأن الداخلي السوري.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية لا تزال تعول على دور مسؤول وفعال للأمم المتحدة في التعامل مع الحالة الإنسانية في سوريا ودعم صمود السوريين يقوم على احترام السيادة السورية والتعاون التام مع الحكومة السورية فيما يخص القضاء على الإرهاب، وإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.